اتفاقيات التكامل الاقليمى والانضباط الاقتصادى الكلى*

Hans Genberg and Fransisco Nadal De Simone

ترجمة: أميمة عبد العزيز**

القضية التى نتناولها فى هذا المقال تدور حول التساؤل التالى: هل السياسة الاقتصادية الكلية ترتبط بنجاح أو فشل ترتيبات التكامل الاقليمى؟فإذا كان الأمر كذلك،فهل فى الإمكان عمل بيان بشروط مسبقة للاقتصاد الكلى تقوم بتسهيل مثل هذا التكامل؟.ومع أن الإجابة تعتمد جزئيا على درجة التكامل الاقتصادى الذى نسعى إلى تحقيقه فمن الممكن القول إجمالا إن تكامل السوق والاعتماد المتبادل لمجموعة من الاقتصادات يتطلب الحاجة إلى شىء من التنسيق بين سياساتها الاقتصادية الكلية.ولكن هذا التنسيق رغم أهميته لايكفى لجنى ثمار كل فوائد التكامل.فانضباط السياسة الاقتصادية الكلية مطلوب كذلك لعملية التكامل كى تتحقق وتصبح ذات فائدة.

إن مناقشة الروابط بين تكامل السوق والسياسة الاقتصادية الكلية تصبح عسيرة خاصة فى غياب نظرية عامة وافية للتكامل الاقتصادى . وقدحددت الأعمال السابقة حول هذا الموضوع خمس مراحل على الأقل لعملية التخلص من السياسة التى تؤدى إلى التمييز بين السلع والخدمات وعوامل الانتاج المحلية والأجنبية. فى عام ١٩٦٢ أوضح Balassa الفرق بين منطقة التجارة الحرة FTA والاتحاد الجمركى EU والسوق المشتركة CM والاتحاد الاقتصادى EU والتكامل الاقتصادى الكلى. ففى المستويات الثلاثة الأولى من التكامل الاقتصادى ،يفترض ان يكون تدخل الحكومات فى الاقتصاد عند الحدود الجغرافية فقط ومن خلال السياسة التجارية

* هذا المقال عبارة عن الفصل الثامن من كتاب:
Kyn Anderson & Richard Blackhurst (eds.): "Rigional Integration And The Global Trading System".-1993.

** أميمة عبد العزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

(Pelkmans 1980)، وبصفة عامة يفترض أن تكون السياسة الاقتصادية عاملا خارجيا بالنسبة للتكامل فى هذه المستويات الثلاثة . وفى المستويين الأخيرين من المفروض ان تقوم الحكومات بدور اكبر فى الاقتصاد لأنها مسئولة عن سياسة أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية كما أن الحكومات تكون مضطرة للعمل معا داخل إطار مؤسسى يسمح للدول الأخرى الأعضاء فى التكامل بالتأثير فى قرارات السياسة الوطنية.

وعند اختبار وجود - وسبب وجود - علاقة بين تكامل السوق من ناحية وأداء وسياسات الاقتصاد الكلى من ناحية أخرى ، ينبغى دراسة الاجابة على سؤالين محددين : (١) ماهى درجة انضباط وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية الضرورية لاتفاقيات التكامل الاقتصادى لكى تتوصل إلى النتائج المرجوه منها ؟ (٢) وما اذا كان التكامل المتزايد للسوق سيؤثر على إقدام صانعى السياسة للتنازل عن جزء من سياستهم المستقلة والخضوع لدرجة ما من النظام الذى لن يتقيدوا به فى عدم وجود سوق تكاملى ؟

يقدم الجزء الأول من المقال بعض الحقائق المبنية على مجموعة معينة من الثوابت للسياسات الاقتصادية الكلية فى ثلاث مناطق سعت إلى التكامل الاقتصادى " الجماعة الأوروبية" فى أوروبا و"السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM)" و"رابطة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية (LAFTA)" التى أصبحت "رابطة التكامل لدول أمريكا اللاتينية (LAIA) " .

وقد أثارت تجارب هذه المناطق عدة قضايا تتعلق بالمدى الذى يعود فيه النجاح النسبى للتكامل الأوروبى إلى توافق السياسة الاقتصادية الكلية، وبمدى الأضرار التى أصابت عمليات التكامل فى امريكا اللاتينية من جراء التقلبات الضخمة فى معدلات سعر الصرف الحقيقى .

ولتحليل قضية تكامل السياسات يستعرض الجزء الثانى الآليات التى تنتقل من خلالها القلاقل الاقتصادية الكلية بين الدول ، أما تأثير الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادى على آليات الانتقال هذه فيتم استعراضه ببعض التفاصيل . ويتضح من هذا العرض ان تكامل السوق يزيد التأثيرات الخارجية للسياسات الاقتصادية الكلية ويخفض التأثيرات المحلية . وبالتالى فإن تكامل السوق يزيد من الاعتماد المتبادل للاقتصاد الكلى والذى يزيد بدوره الحاجة إلى تكامل السياسة[١] ، ومع ذلك فينبغى أن يصاحب تكامل السياسات انضباط هذه السياسات لكى يصبح ذا فائدة .

وفى الجزء الثالث نتناول كيفية تأثير عملية التكامل الاقتصادى على سلوك (انضباط) صانعى السياسة . ويناقش هذا الجزء أيضا الحاجة إلى ترتيبات مؤسسية خاصة لتدعيم عملية تكامل سياسات الاقتصاد الكلى.

أما الجزء الرابع والأخير فيلخص النقاط الرئيسية ويتوصل لبضع نتائج من خلال تحليل النجاح المحتمل لعمليات التكامل الحالية مثل (NAFTA) "رابطة التجارة الحرة لامريكا الشمالية" وتلك الموقعة بين دول وسط وشرق اوروبا "، " والجماعة الاوروبية ، " ودول Mercosur" (البرازيل والارجنتين واورجواى وباراجواى)

١. التطورات الاقتصادية الكلية والتكامل الاقليمى :بعض الدروس المستفادة من EC,CACM, LAIA

سنناقش فى هذا الجزء ثلاث اتفاقيات للتكامل الاقليمى : احداها بين الدول الصناعية " للجماعة الاوروبية " (EC) واثنتان بين الدول النامية " السوق المشتركة لأمريكا الوسطى" (CACM) و"رابطة التكامل لدول أمريكا اللاتينية" (LAIA) التى كانت "رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية " LAFTA . ونستهدف من هذا العرض الموجز تحديد دور العوامل الاقتصادية الكلية فى التطور الخاص بكل منها . ويقدم جدول رقم (١) كخلفية لهذا العرض ، موجزا للأهداف التى تسعى إلى تحقيقها هذه المجموعات والوسائل التى اتبعتها والإنجازات التى حققتها هذه الاتفاقيات .

وتشير الشروط المبدئية - المتعارف عليها عادة فى الأدبيات- لنجاح اتفاقيات التكامل الاقليمى إلى الخصائص الهيكلية التى تجعل تكامل السوق بين الدول الأعضاء فى وضع أمثل. ومن بين هذه الخصائص وجود تجارة بينية إقليمية ضخمة وسابقة على انشاء اتفاقيات التكامل الاقليمى ، والاشتراك فى انخفاض التعريفة الجمركية قبل العالم الخارجى ، والتماثل فى هياكل الانتاج والأسعار [٢]. وبينما نتفق على أن هذه الخصائص ذات أهمية كبيرة ، فإننا - التزاما بجوهر موضوع المقال - سنركز هنا فقط على العوامل الاقتصادية الكلية التى تؤثر فى نجاح أو فشل اتفاقيات التكامل الاقليمى فى تحقيق اهدافها.

وقد نصت اتفاقية روما عام ١٩٥٧ على أن الهدف من الجماعة الاوروبية هو انشاء سوق

جدول رقم (١)

أهداف ووسائل وانجازات مجموعة مختارة من اتفاقيات التكامل الاقليمى

المجموعة الاقليمية	الهدف	الوسيلة	الانجازات
الجماعة الاوروبية معاهدة روما ١٩٥٧، والقانون الاوروبى الموحد عام ١٩٨٧	حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج	التجارة الحرة فى السلع وتعريفة خارجية مشتركة . ترتيبات خاصة بأسعار الصرف لتقليل تقلباتها. تنسيق اللوائح التى تؤثر فى حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج .سياسة زراعية صارمة جدا . تعريفة خارجية مشتركة وترتيبات لغرف المقاصة.	انهاء التعريفات حتى عام ١٩٦٨ ، انهاء القيود الكمية قبل الموعد ، تعريفة خارجية مشتركة قبل الموعد . الأعضاء يعملون وفقا للبرنامج . برنامج ١٩٩٢ يسير حتى الآن طبقا للجدول المحدد.
السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى.الموقعة عام ١٩٦٠ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦١	اتحاد جمركى للسلع المصنعة التى منشؤها الدول الأعضاء ، والتخطيط الصناعى . رفع القيود على الصرف الأجنبى فى التجارة بين دول السوق.		بعد بداية مشجعة فى الستينات ، تدهورت فى السبعينات لصعوبات سياسية واقتصادية ثم بدأت إعادة التنشيط ولكن مستوى التكامل الذى تحقق فى أواخر الستينات لم يتم التوصل إليه بعد. التعريفة الخارجية المشتركة غير فعاله فى كل الدول الأعضاء.
رابطة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية وقعت عام ١٩٦٠ وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٦١ كرابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية وعام ١٩٨٠ كرابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية	رابطة للتجارة الحرة والتخطيط الصناعى . تسهيل التعاون الثنائى.	تفضيلات تعريفية اقليمية ، تفضيلات ثنائية إضافية ، تعاون صناعى ، خطط مقاصة وائتمان.	تنفيذ جزئى فى الستينات ، تجارة اقليمية بين الاعضاء اتسعت اكثر لأصحاب المصانع. فى عام ١٩٨٧ كانت نسبة ٤٠٪ تقريبا من واردات رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية مؤهله للتفضيلات مع تغييرات لكل دولة فى تغطية الناتج - تخفيضات تعريفية فى صناعات معينة بين الشركاء المتجانسين (مثل الارجنتين والبرازيل) كانت غير متكافئة.

مشتركة ومع ذلك تحقق التحرك الحر للسلع والسياسة التجارية المشتركة فى مواجهة بقية دول العالم فقط حين بدأ تنفيذ بنود اللاتحة الأوروبية الموحدة عام ١٩٨٧. وقد الغيت كل التعريفات على السلع عام ١٩٦٨ وتم رفع القيود الكمية على قوائم السلع قبل الموعد المحدد كما فرضت تعريفة خارجية عامة فى القوائم الملحقة عام ١٩٧٠ [٣] . وقد زادت حصة الصادرات الاقليمية البينية فى الصادرات الاجمالية للجماعة الاوروبية من أقل من ٣٥٪ عام ١٩٦٠ الى حوالى ٤٩٪ عام ١٩٧٠ قبل التسوية فى السبعينات (De la Torre and Kelly, 1992). وفى الثمانينات ارتفعت حصة التجارة البينية للجماعة الاوروبية مرة اخرى لتصل إلى ٦٠٪ عام ١٩٩٠ وبعد توقيع اللاتحة الاوروبية الموحدة استمرت الجماعة الاوروبية فى السير نحو التطبيق الكامل لاتفاقية روما وإنشاء اتحاد اقتصادى . وفى يونيو ١٩٩١ وافق مجلس الجماعة الاوروبية على نحو ٧٠٪ من ثلاثمائة اقتراح قدمتها لجنة الجماعة الاوروبية بشأن انشاء سوق موحدة وقد نفذ حوالى ٧٠٪ من هذه الاقتراحات على المستوى القومى . وفى مجال المال والنقد حقق التكامل شوطا بعيدا، فقد تحررت حركة رؤوس الاموال تماما . وعند كتابة هذا المقال كانت هناك دولة واحدة فقط - وهى اليونان - لم تشترك فى آلية سعر الصرف داخل النظام النقدى الاوروبى EMC، وباستثناء ايرلندا والبرتغال الغيت كل القيود على الصرف . وفى ديسمبر ١٩٩١ وافقت كل الدول الأعضاء فى الجماعة الاوروبية على إنشاء عملة موحدة وبنك مركزى مشترك عام ١٩٩٦ . وزاد تقارب معدلات التضخم قياسا بالتغيرات التى حدثت فى مكمش الناتج المحلى الإجمالى منذ ١٩٨٧ اذا ماقورنت بفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ (جدول رقم٢). أما المجالات الباقية والتى لم يستكمل تطبيق الاتفاق حولها بعد فهى حرية الحركة للأشخاص والتوافق بين الضرائب غير المباشرة والواردات التى تؤثر سياسيا على القطاعات الحساسة.

لقد كانت اتفاقية التكامل للجماعة الاوروبية اكثر نجاحا بشكل واضح من الاتفاقيات التى وقعت بين الدول النامية. ومع ذلك فداخل دول أمريكا اللاتينية هناك مدى متسع من الفشل والنجاح النسبى. وسنشير هنا إلى حالتين " السوق المشتركة لأمريكا الوسطى" ورابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية /رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية .

وكما قال Langhammer, Hiemenz عام ١٩٩١، تبنت دول أمريكا اللاتينية سياسة التكامل الإقليمى لتتخطى حدود بدائل الواردات فى الأسواق المحلية الضيقة ولتزيد تنافسيتها قبل

جدول رقم (٢)

مكمشات الناتج المحلى الاجمالى ، اقتصادات الجماعة الاوروبية ، رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى (متوسط نسبة التغير السنوى) ١٩٦٠-١٩٩١ *

أ- الجماعة الاوروبية

	١٩٦٠-٧٨			١٩٧٩-٨٦			١٩٨٧-١٩٩٠		
	متوسط	اقصى	ادنى	متوسط	اقصى	ادنى	متوسط	اقصى	ادنى
بلجيكا	٦	١٣	١	٥	٧	٤	٢	٥	٢
الدنمرك	٨	١٣	٥	٦	١١	٤	٢	٥	٢
فرنسا	٧	١٣	٣	٨	١٢	٥	٢	٣	٣
المانيا	٥	٨	٢	٣	٥	٢	٢	٣	٢
اليونان	٧	٢١	١	١٧	٢٥	١٨	١٢	٢٠	١٣
ايرلندا	٩	٢٤	-١	٩	١٧	٥	٢	٥	-١
ايطاليا	٩	٢٠	٢	١٢	٢٠	٨	٥	٨	٦
لوكسمبورج	٥	١٧	-٤	٥	١١	٢	٣	٦	٢
هولندا	٧	١٥	١	٣	٦	١	٢	٣	-١
البرتغال	٩	٢٦	١	٢٦	٧٢	١٩	١٠	١٤	١١
اسبانيا	١١	٢٣	صفر	١٠	١٧	١٠	٥	٧	٦
المملكة المتحدة	٨	٢٧	١	٧	٢٠	٤	٥	٧	٥

ب- رابطة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية / رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية

	١٩٦٠-١٩٨٢			١٩٨٣-١٩٩٠		
	متوسط	اقصى	ادنى	متوسط	اقصى	ادنى
الارجنتين	٦٧	٤٣٢	-٩	٣٥١	٣٣٠٠	٧٨
بوليفيا	١٨	١٧٩	١	٢٢٣	١٣٦٤١	١٢
البرازيل	٤٢	١٠٥	-٥	٣٦٥	٢٥٦٤	١٤١
شيلى	٧٤	٦٩٢	-٥	١٨	٣٣	١٤
كولومبيا	١٧	٢٩	٧	٢٢	٢٩	٢٠
اكوادور	٩	٤٠	-١٠	٣٧	٧٥	٢١
المكسيك	١٣	٦١	صفر	٥٦	١٣٩	٢٥
باراجواى	٩	٢٤	-١	٢٥	٣٦	١٤
بيرو	٢٤	١٠٠	٢	٣٦٥	٦٣٢٨	٧٥
اورجواى	٤٩	١١٨	١١	٦٢	١٠١	٥٣
فنزويلا	٧	٤٥	-٣	٢٧	٨٤	٣

جـ- السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى

	١٩٦٠-١٩٧٥			١٩٨٣-١٩٩٠		
	متوسط	اقصى	ادنى	متوسط	اقصى	ادنى
كوستاريكا	٧	٢٥	-١	٢١	٨٤	٨
السلفادور	٣	١١	-٦	١٤	٣٧	١
جواتيمالا	٣	١٦	-٢	١٤	٤٢	٤
هندوراس	٤	١٢	١	٨	٢٨	٢
نيكاراجوا	٥	٢٣	-١	٢٩٩	١٣٢٤٣	٥

* تبدأ الحسابات لدول بلجيكا والدنمرك والبرتغال وكوستاريكا ونيكاراجوا من عام ١٩٦١ . أما حسابات البرازيل فتبدأ فقط فى ١٩٦٤. ولم تتوفر بيانات عام ١٩٩٠ للارجنتين . متوسط نسبة التغيرات السنوية محسوبة باستخدام الوسط الهندسى.

المصادر: صندوق النقد الدولى، الاحصائيات المالية الدولية واشنطن سنوات متعددة. بيانات البرتغال مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حسابات قومية، باريس- سنوات متعددة بيانات المكسيك(سنوات١٩٨٧-١٩٨٩)من بنك المكسيك مؤشرات اقتصادية مارس ١٩٩٢.

الانفتاح على أسواق العالم . ومع ذلك لم يتوفر لديهم المستوى المرتفع من التكامل المؤسسى. لقد وقعت اتفاقية السوق المشتركة ، بين دول أمريكا الوسطى " السلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس" عام١٩٦٠ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦١ وانضمت لهم كوستاريكا عام ١٩٦٢ وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو خلق سوق مشتركة. وتطوير التخطيط الصناعى على مستوى المنطقة . وكانت هذه أقصى طموحات العالم النامى فى اتفاقيات التكامل الاقليمى، حيث إنها تضمنت نظاما للمدفوعات الإقليمية وإزالة القيود على الصرف الأجنبى من خلال تدفقات التجارة بين هذه الدول . كما أنها أتاحت التنسيق بين السياسات المالية . وخلال العقد الأول حققت هذه الاتفاقية نجاحا اكبر فى تحرير التجارة عما أحرزته من نجاح فى التخطيط الصناعى . وفى عام ١٩٦٦ طبقت اجراءات تحرير التجارة والتعريفة الخارجية المشتركة على أكثر من ٩٤٪ من بنود تقسيمات التعريفة فى الاتفاقية . وفى عام ١٩٧٠ توصلت إلى إنشاء الاتحاد الجمركى. وارتفعت حصص التجارة الاقليمية من ٦٪ عام ١٩٦٠ للواردات ، ٧٪ للصادرات الى نحو ٢٤٪ ، ٢٧٪ على التوالى عام ١٩٧٠ . كما ان بعض المنتجات الصالحة للتبادل التجارى نفذت لأسواق اخرى. ومع ذلك ، ظهرت المشاكل بسبب عدم التناسق فى الأنظمة التى تعانى من اختلال فى ميزان المدفوعات خاصة الدول الأفقر مثل هندوراس ونيكاراجوا . وقد ساهمت هذه المشاكل فى التدهور التدريجى لترتيبات الاتفاقيات . فقد أدى انخفاض أسعار السلع الأولية فى نهاية الستينات إلى تعرض الدول لخسائر فادحة فى النقد الأجنبى . كما ساعد الصراع بين هندوراس والسلفادور على زيادة التوتر فى الموقف الخارجى للدول الأعضاء . وبدأت المحاولات لإنعاش اتفاقيات التكامل الإقليمى ولكنها تأثرت سلبا بالهزات الاقتصادية الخارجية . وكانت الضربة الأخيرة للسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى هى ارتفاع اسعار البترول فى السبعينات ومشكلة الدين العالمى.. فعادت القيود غير التعريفية إلى ماكانت عليه وتجمدت آلية المقاصة وانتشرت القيود على الصرف. وفى منتصف الثمانينات ادخلت تعريفة خارجية مشتركة جديدة تزامنت مع انكماش حقيقى فى عملات معظم الدول الأعضاء ، وبدأت التجارة الاقليمية تنمو مرة اخرى ولكن صار الاتجاه العام منذ ذلك الحين نحو الثنائية وعدم التكاملية فى السوق المشتركة لهذه الدول .

وبعكس السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ، كانت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية منذ البداية،رابطة تجارة حرة هدفها التخطيط الصناعى وتسهيل التعاون الثنائى. وقعت الاتفاقية عام ١٩٦٠ بين الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور والمكسيك

وباراجواى وبيرو واورجواى وفنزويلا . وأصبحت نافذة المفعول عام ١٩٦١ . وقد ركزت هذه الاتفاقية فقط على اتفاقيات التجارة التفضيلية - أما التوسع فى التجارة الاقليمية وهى الطريقة الرئيسية التى اتبعت لزيادة التكامل فقد تجمدت بعد بداية مبشرة وكما ذكر Langhammer , Hiemenz عام ١٩٩١، فإن استراتيجية بدائل الواردات التى تضمنتهار ابطةالتجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (والتى نفذت من خلال تفضيلات تعريفية اقليمية وتفضيلات ثنائية اضافية) اعتبرت وسيلة لمقاومة تدهور شروط التجارة والاعتماد على واردات السلع الرأسمالية من الدول الصناعية . ومع ذلك فقد لعبت الدول الكبرى دورا أيضا بالمصالح المكتسبة لها فى أسواق جديدة من أجل صناعات محلية ، ومنشؤها محلى وغير تنافسية والتى اعتبرت التفضيلات الاقليمية بدائل للتكلفة الأعلى للتكيف مع الأسواق الدولية الاخرى . وقد ارتفعت حصة التجارة البينية الاقليمية من ٨٪ عام ١٩٦٠ الى ١٠٪ عام ١٩٧٠ وإلى نحو ١٤٪ عام ١٩٨٠ مقاسة بالقيمة.

ورغم ذلك فقد حدث هذا فى معظم الأحيان نتيجة للتغيرات فى شروط التجارة .. وفى الحقيقة يبدو أن الدلائل العملية تشير كلها إلى تحويل فى التجارة اكثر من خلق تجارة . وقد دفع فشلر ابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية الأعضاء لتكوين أشكال أضعف من التعاون وتحرير التجارة الاقليمية على أساس ثنائى وأدى ذلك إلى إنشاء ر ابطة التكامل الاقليمى لدول امريكا اللاتينية عام ١٩٨٠ . وقد ابتعدت هذه الرابطة عن استراتيجية بدائل الواردات الى تطوير العلاقات التجارية الثنائية الموجودة بالفعل ، وبالتالى زيادة الاختلافات بين الدول فى التجارة التفضيلية وفى الوصول إلى السوق . وقد تسارع عدم التكامل حينما أثرت هزات النفط ومشاكل الدين العالمى على الدول بصورة غير متماثلة . فقد تبنت الدول سياسات مختلفة فى ردود أفعالها مما أدى الى تغييرات ضخمة فى المعدلات الحقيقية الفعالة للصرف (جدول رقم (٣)) . لقد كان لأزمة الديون تأثير سلبى على التجارة الاقليمية. حيث وصلت حصة الصادرات بين دول أمريكا اللاتينية عام ٨٣-١٩٨٤ إلى أقل قيمة لها منذ عام ١٩٧٠ . وارتفعت الحماية فى معظم الدول حتى أصبحت أعلى بوجه عام فى منتصف الثمانينات عما كانت عليه فى بداية العقد . وانخفض نصيب الصادرات بين دول ر ابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بنحو ١٠٪ عام ١٩٩٠ أى إلى مايقرب مما كان عليه عام ١٩٧٠ .

ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن اتفاقيات التكامل الاقليمى بين الدول الصناعية كانت اكثر نجاحا من اتفاقيات التكامل الاقليمى بين الدول النامية . والمشكلة الرئيسية الخاصة باعداد

جدول رقم (٣)

التغيرات فى معدلات الصرف الحقيقية الفعالة لاقتصادات دول رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية / رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية

(متوسط نسبة التغير السنوى) ١٩٦٠-١٩٩١*

الدولة	المتوسط (١)	الانحراف القياسى (٢)	معامل التغير (١)/(٢)	الاقصى	الادنى
١٩٦٠-١٩٨٢					
الارجنتين	٢٨,٧	١٥٥	٥	٧٣٩	-٦١
بوليفيا	-٠,٧	١٩	-٢٨	٢٨	-٦٧
البرازيل	١,٣	٢٠	١٦	٤٣	-٥٢
شيلى	٥,٢	٢١	٤	٨٤	-١٤
كولومبيا	٠,٢	١٠	٤٥	٢١	-٢٠
اكوادور	-١,١	١١	-١٠	٢٣	-٣٤
المكسيك	-١,١	١٣	١١	٤٠	-٢٦
باراجواى	-٠,٣	١٨	-٦٦	٤٩	-٥٨
بيرو	-٠,٣	١٧	-٦٤	٥٤	-٣٧
اورجواى	-٢,٥	٢٠	-٨	٣٨	-٤١
فنزويلا	٠,٩	٩	١٠	٣٣	-٢٠
١٩٨٣-١٩٩٠					
الارجنتين**	٠,٢	٣٥	١٩٧	٨٢	-٤٤
بوليفيا	٦,٤	٢٠	٣	٣٦	-٣١
البرازيل	-٣,٩	١٣	-٣	٢٧	-٢٥
شيلى.	٤,٣	١٠	٢	٢٢	-١٦
كولومبيا	٥,٩	٨	١	١٦	-٨
اكوادور	٧,٨	١٩	٣	٤٧	-٢٣
المكسيك	-١,٠	١٩	-١٩	٣٨	-٢٣
باراجواى	١٠,٤	٣٢	٣	٦٦	-٤٠
بيرو	-١٠,٢	٢٠	-٢	١٥	-٣٦
اورجواى	٣,٨	٢٠	٥	٤٣	-٣٣
فنزويلا	١١,١	٢٩	٣	٥٥	-٢١

*التنافس السعرى محسوب من خلال تخفيض معدلات الصرف الاسمية لكل دولة ، فيما يتعلق بكل شركائها التجاريين فى رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية/رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية بدليل أسعار المستهلك.

** بيانات الأرجنتين غير متوفرة عن عام ١٩٩١.

المصادر: حسابات المؤلفين مبنية على بيانات صندوق النقد الدولى والاحصائيات المالية الدولية . واشنطن اصدارات متعددة.

اتفاقيات التكامل الاقليمى بين الدول النامية هى ماأسماها Langhammer Hiemenz عام ١٩٩١ " النقل الخاطىء" أى انتهاج نموذج الجماعة الاوروبية للتكامل . وهو ماينطوى على تجاهل حقيقة أن الشروط الاولية شىء أساسى لنجاح اتفاقيات التكامل الاقليمى - هذه الشروط تتضمن مستوى أوليا رفيعا من التجارة الاقليمية وقدرة واستعدادا لتوفير مدفوعات تحويلية فى حالة التوزيع غير المتساوى لتكلفة التكامل . وكذلك تنمية مؤسسات عبر الحدود وتشابه الدخول والتصنيع وتجانسا معينا فى السياسة الاقتصادية الكلية.

إن الدروس المستفادة من التوضيح المقدم آنفا عند مناقشة اتفاقيات التكامل الاقليمى تشمل الكثير من الأوجه المختلفة لصنع السياسة الاقتصادية الكلية والجزئية . وبصفة عامة ، من العدل أن نشير إلى أن الفشل النسبى للسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية / رابطة التكامل الاقليمى لأمريكا اللاتينية فى زيادة التجارة الاقليمية بينها على أسس متينة ، يمكن إرجاعه للتعارض فى التنمية ذات التوجه الداخلى ولاستراتيجية احلال الواردات ، والتحرير الاقليمى - فقد خلق هذا الوضع توترا فى تنفيذ برامج التخفيضات التعريفية ، وفى تبنى تعريفة خارجية عامة وفى إزالة القيود على حركة العمل وبالتالى إحداث مجرد تحرير مرحلى للتجارة.

وبصفة خاصة يمكن ربط فشل اتفاقيات التكامل الاقليمى لدول أمريكا اللاتينية بصورة أو بأخرى مباشرة بأسلوب معين من السياسة الاقتصادية العامة فى المنطقة وهو اللجوء المتكرر لإصدار العملات لحل مشكلة الخلل النقدى المستمر حيث إن أسواق رأس المال فى الدول المتخلفة غير قادرة على تخفيف العجز المحلى فى التمويل . ونتيجة لذلك يتسارع التضخم والذى بدوره يحدث ضغوطا فى أسواق العملة الأجنبية لأنها غير متسقة مع سياسة سعر الصرف داخل المنطقة وهو غالبا مايكون سعرا مقيدا. وأدى الضغط على الصرف الاجنبى الى خسارة فى الاحتياطيات الدولية . وكان رد الفعل الطبيعى للخسارة فى الاحتياطيات عبئا من القيودالجديدة على الصرف والتجارة[٤]. ونتيجة لذلك زادت المغالاة فى تقدير قيمة العملة المحلية وظهرت السوق السوداء للعملة وساد البلاد المزيد من النقص فى العملة الأجنبية . وفى مرحلة كهذه يصبح من الواضح أن اتفاقيات التكامل الاقليمى لايمكنها الاستمرار إلا اذا ازيلت مصادر الخلل الاقتصادى الكلى، أى عدم الانضباط النقدى.

وإلى جانب التعارض بين استراتيجية التنمية بإحلال الواردات وعدم الانضباط النقدى لدول امريكا اللاتينية الرئيسية تقدم تجارب الجماعة الاوروبية والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية/رابطة التكامل الاقليمى لأمريكا اللاتينية ، حوالى أحد عشر تفسيرا إضافيا محتملا على الأقل للفشل النسبى لاتفاقيات التكامل الاقليمى بين الدول النامية نستعرضها فيما يلى :

(١) التوزيع غير المتوازن لتكلفة وفوائد التكيف :

لم يكن لدى رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية أية آلية لتفادى التوزيع غير المتساوى للتكاليف والفوائد التى تعود على الاعضاء غير المتجانسين من سوق التكامل - ولم توفر الدول الأعضاء الأكثر تقدما تعويضات للدول الأفقر بدرجة تكفى لتسوية المنازعات حول التجارة غير المتوازنة . وكانت زيادة التفاوت فى موازين التجارة الثنائية أحد أسباب تدهور السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى - أما التحويلات الاقليمية بين الجماعة الاوربية فقد زادت رغم قول الكثيرين إنها مازلت غير كافية لكى تصبح متسقة مع إقرار عملة أوروبية مشتركة.

(٢) خسائر فى الايرادات المالية بسبب إدارات قدرتها غير كافية فى مجال تقدير وفرض الضرائب:

من ضمن المعايير التى يتطلبها انشاء اتحاد جمركى / منطقة تجارة حرة ذات توجه تنموى هى ان تكون الدول " شركاء تجارة طبيعين " قبل توقيع الاتفاقية . فاذا تحقق هذا المعيار فقد تؤدى منطقة التجارة الحرة / الاتحاد الجمركى إلى تخفيض الايرادات المالية حيث تختفى الضرائب التجارية على التجارة البينية الاقليمية . وينتج عن هذا إحكام القيود على الميزانية الحكومية ويصبح من الضرورى اتخاذ اجراءات تكيف مالية فى مجال آخر . ومع ذلك فحتى لو افترضنا أن الحكومات ستقرر اتباع سياسة مقيدة فإن اسلوب جباية الضرائب والإدارة المالية فى معظم الدول النامية متخلفة ومكلفة، ولاتتاح - ببساطة - بدائل لضرائب التجارة الدولية. وبما ان الاستقرار المالى اثناء انشاء منطقة التجارة الحرة/ الاتحاد الجمركى شرط ضرورى لنجاح اتفاقيات التكامل الاقليمى ، فإن مثل هذه الاتفاقيات بين دول ذات قدرات مختلفة فى فرض الضرائب العامة وتقليل الإنفاق المالى لن تكون ذات جدوى إلا اذا وضعت آليات كفء للتحويلات فى وضعها الصحيح.

(٣) التشابه فى موجودات عوامل الانتاج يؤدى إلى آثار تحويلية ضخمة فى التجارة ويزيد من الحاجة إلى تعديلات سعر الصرف الحقيقى :

اشار De la Torre Kelley عام ١٩٩٢ إلى أن اتفاقيات التكامل الاقليمى بين الدول النامية كانت أقل نجاحا نسبيا بسبب وجود آثار تحويلية اكثر فى التجارة عنها فى الدول الصناعية . وتعتبر الدرجة الأكبر فى تحويل التجارة نتيجة لقلة ملاءمة الشروط الأولية، خاصة انخفاض مستوى تكامل السوق الذى يسود فى الدول النامية قبل عقد اتفاقيات التكامل الاقليمى. وقد تطلب ذلك تعديلات اكبر فى سعر الصرف الحقيقى ، وزاد من الحاجة إلى مرونة الأسعار والأجور وقابلية العوامل للانتقال، وهى خصائص لاتمتلكها الدول النامية بالدرجة المطلوبة.

(٤) الاختلالات الاقتصادية الكلية المستمرة تؤدى إلى المغالاة فى تقدير سعر الصرف الحقيقى وتجعل تحرير التجارة أكثر صعوبة :

تشير تجارب السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى ورابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية /رابطة تكامل دول أمريكا اللاتينية إلى أن عدم التوازن المالى المتكرر انعكس فى صورة مغالاة فى تحديد سعر الصرف الحقيقى، وفى التقلب الشديد فى أسعار الصرف الحقيقية وفى أزمات ميزان المدفوعات (جدول ٣ وجدول ٤). وبالتالى كان الوضع غير متسق مع تكوين اتفاقيات تكامل اقليمى مستقرة[٥] . فقد تولد عنه ضغوط لزيادة الحماية من الدول غير الأعضاء أولا، ثم حينما استمرت الاختلالات ارتفعت الدوافع لزيادة الحماية التجارية داخل المنطقة. وقد زادت الإجراءات السابقة من آثار تحويل التجارة وقامت الأخرى بتوجيه ضربة أخيرة لترتيبات التكامل.

(٥) التضخم المرتفع والمتغير يولد عدم الاستقرار وتجمد اتفاقيات التكامل الاقليمى :

يؤدى التضخم المرتفع إلى تقليل المكاسب الثابتة والمتحركة لتكامل السوق من خلال عدة قنوات .أولا ، إن التضخم المرتفع والمتغير الناشىء عن زيادة تقلبات سعر الصرف الحقيقى ، يقلل المكاسب الناتجة عن التجارة الإقليمية . وبينما تذبذب متوسط معدل التضخم السنوى ، فى المجموعة الاوربية بين ٢٪ ، ٢٦٪ خلال أعوام ١٩٦٠، ١٩٩٠ فقد تفاوت بين ٧٪ واكثر من ٣٦٠٪ داخل رابطة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية/ رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية خلال نفس الفترة . وبالمثل استمر متوسط التغيرات السنوية فى أسعار الصرف الحقيقية حول -٤٪و٤٪ فى الجماعة الاوروبية (جدول ٥) بينما تفاوتت بين -١٠٪، ٢٩٪ فى رابطة التجارة

جدول رقم (٤)
التغيرات فى أسعار الصرف الحقيقية الفعالة لاقتصادات السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى
(متوسط نسبة التغير السنوى) ١٩٦٠-١٩٩١ *

الدولة	المتوسط (١)	الانحراف القياسى (٢)	معامل التغير (١)/(٢)	الاقصى	الادنى
١٩٦٠-١٩٧٥					
كوستاريكا	١	٥	٤	١٥	-٤,٢
السلفادور	-١	٥	-٧	٧	-١٧,٥
جواتيمالا	صفر	٣	٩	٧	-٤,٥
هندوراس	-١	٤	-٤	٩	-١٠,٢
١٩٧٦-١٩٩٠					
كوستاريكا	٧	٩٢	٤	١٠٨	-٣٥,١
السلفادور	-٨	٥	-١	-١	-٢١,٣
جواتيمالا	٧	٢١	٢	٤٠	-١٣,٤
هندوراس	-٤	٢١	-٣	١٥	-٣٧,٨
١٩٧٦-١٩٩٠ (بمافيها نيكاراجوا)					
كوستاريكا	٣٥	١٢٨	٤	٤٩٢	-٨٨,٩
السلفادور	٥	٦٠	١٢	٢١٥	-٨٢,٢
جواتيمالا	٢٣	٧٦	٣	٢٧٨	-٧٨,٥
هندوراس	٢٥	١٢٢	٥	٤٧٢	-٨٩,٧
نيكاراجوا	٢٥٦	٩٦٨	٤	٣٨٧٢	-٨٨,٥

*التنافس السعرى محسوب من خلال تخفيض معدلات الصرف الاسمية لكل دولة ، فيما يتعلق بكل الشركاء التجاريين فى السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ، بدليل اسعار المستهلك.

** بيانات دليل أسعار المستهلك لنيكاراجوا غير متوفرة للفترة ١٩٦٠-١٩٧٢.

المصادر: حسابات المؤلفين مبنية على بيانات صندوق النقد الدولى والاحصائيات المالية الدولية واشنطن ، اصدارات متنوعة ، والمعهد القومى للاحصاء والتعداد الاحصاءات السنوية لنيكاراجوا، ماناجوا، اصدارات متعددة.

الحرة لدول امريكا اللاتينية/رابطة التكامل لدول امريكا اللاتينية . ثانيا ، وعلى المدى الطويل، تشير المعدلات المرتفعة للتضخم (وسياسة تقييد التعاملات الرأسمالية والجارية التى عادة ماتصاحبها)فى أمريكا اللاتينية إلى تخلف أسواق رأس المال هناك. ان افتقاد الحصول على التمويل المحلى (وغالبا الخارجى) يعوق سير العمليات التى يقوم بها الوسطاء فى مجالى دمج الشركات والاستحواذ عليها ، وبالتالى تكامل السوق. وفى النهاية فإن التضخم والديون الخارجية المرتفعة تؤثر أيضا فى المكاسب المتحركة الناتجة من التكامل للمدى الذى يجعلها غير مفضية إلى مناخ استثمارى صالح . لقد ارتفع الدين الخارجى الاجمالى لدول رابطة التكامل الاقليمى لأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩ طبقا لبيانات البنك الدولى (١٩٩٢) من نحو ضعفين الى تسعة اضعاف قيمة الايرادات المحصلة من صادرات هذه الدول.

(٦) البيئة الاقتصادية الخارجية ربما تكون عائقا امام التوسع فى تكامل أسواق الاقتصادات النامية ولكن ردود فعل السياسة الداخلية للهزات الخارجية هى المفتاح لتعظيم مكاسب التكامل :

يسود - إلى حد بعيد- اتفاق فى الأدبيات على أن توقيع اتفاقيات التكامل الإقليمى يكون أسهل بصفة عامة اذا لم تكن هذه الاتفاقيات مثقلة ببيئة اقتصادية خارجية معادية مثل تلك التى تنتج عن قيود الوصول إلى الأسواق وهزات النفط المتكررة أو نقص التمويل الدولى .ومع ذلك فوجود مثل هذه العوامل لاينبغى أن يجعل السياسات المبنية على تحرير التجارة سياسات غير صالحة . وبالتالى فبينما اتبعت البرازيل سياسات داخلية توسعية وغالت فى تقييم أسعار الصرف بعد أزمة الديون عام ١٩٨٢ ، طبقت كولومبيا والمكسيك إجراءات استقرار اقتصادى كلى وتحرير للتجارة. وتعنى الطفرة اللاحقة فى تلك الاقتصادات الثلاثة أن السياسات التقليدية ربما يكون لها بعض النجاح حتى فى بيئة خارجية صعبة.

(٧) سياسات احلال الواردات التى انتهجتها دول أمريكا اللاتينية أخرت التكيف مع الهزات الخارجية:

عندما واجهت دول أمريكا اللاتينية الاختلالات فى الاقتصاد الكلى الداخلى تباطأت فى تصحيح خلل سعر الصرف. ولعل السبب هو أن خفض العملة كان سيؤدى الى نتائج عكسية لأن سياسات إحلال الواردات نتج عنها اعتماد ضخم على الواردات منخفضة الأسعار ظاهريا من السلع الرأسمالية والوسيطة. ومع ذلك كانت هذه السياسة مستمرة فقط فى الفترة التى كانت فيها أسعار

جدول رقم (٥)

التغيرات فى أسعار الصرف الحقيقية الفعالة للاثنى عشر اقتصادا للجماعة الاوروبية

(متوسط نسبة التغير السنوى) ١٩٦١-١٩٩١ *

الدولة	المتوسط (١)	الانحراف القياسى (٢)	معامل التغير (١)/(٢)	الاقصى	الادنى
١٩٦١-١٩٧٨					
بلجيكا/لوكسمبورج	٠,٥	٣,٤	٧,٣	٦,٣	-٧,٣
الدنمرك	١,٧	٢,٧	١,٥	٧,٠	-٢,٤
فرنسا	-٠,٥	٥,٠	-٩,٨	١٢,٠	-١١,٥
المانيا	١,٤	٥,٠	٣,٦	١٣,٢	-١١,٢
اليونان	-٢,٧	٦,٢	-٢,٣	٩,٤	-١١,٧
ايرلندا	-٠,٦	٣,١	-٥,٤	٦,٥	-٦,٣
ايطاليا	-١,٢	٤,١	-٣,٤	٧,٢	-٨,٣
هولندا	٢,٥	٢,٠	٠,٨	٦,٠	-٣,٣
البرتغال	-٠,٩	٧,٧	-٨,٧	١٥,٥	-١٧,٢
اسبانيا	١,٤	٤,٢	٣,١	٧,٠	-٩,٠
المملكة المتحدة	-٢,٤	٤,٧	-٢,٠	٤,١	-١٤,٣
١٩٧٩-١٩٨٦					
بلجيكا/لوكسمبورج	-٢,٦	٤,٥	-١,٧	٣,٤	-١٠,١
الدنمرك	-١,٨	٤,٠	-٢,٢	٢,٥	-١٠,٧
فرنسا	-٠,٢	١,٣	-٥,٩	٢,١	-٢,٣
المانيا	-٠,٩	٤,٢	-٤,٥	٦,٥	-٦,١
اليونان	-١,١	٩,٥	-٨,٥	١١,٨	-١٨,٠
ايرلندا	٢,٣	٢,٨	١,٢	٦,٥	-١,٠
ايطاليا	٣,٤	٣,٢	٠,٩	١٠,٤	-٠,٦
هولندا	-٢,٢	٣,٨	-١,٧	٤,٢	-٦,٥
البرتغال	-١,٢	٦,٤	-٥,٢	١١,٠	-١١,٦
اسبانيا	-٠,٥	٧,٠	-١٣,٦	١٤,٩	-١٠,١
المملكة المتحدة	٢,٩	١٠,٣	٣,٦	٢١,٧	-١٢,٧
١٩٨٧-١٩٩١					
بلجيكا/لوكسمبورج	-١,٣	١,٨	-١,٤	١,٣	-٤,٤
الدنمرك	-٠,٥	٣,٨	-٧,٧	٦,٥	-٤,٧
فرنسا	-٢,٢	١,٣	-٠,٦	٠,٠	-٣,٣
المانيا	-١,١	٢,٦	-٢,٤	٣,٦	-٣,٥
اليونان	٠,٣	٥,٤	١٥,٤	٧,٦	-٦,٢
ايرلندا	-٣,٩	١,٧	-٠,٤	-١,٨	-٦,٨
ايطاليا	٢,٢	١,٨	٠,٨	٤,٥	٠,١
هولندا	-١,٧	٢,٣	-١,٤	٢,٣	-٤,٨
البرتغال	٤,٣	٥,٠	١,٢	١٣,٥	-٧,٠
اسبانيا	٣,٢	٢,٨	٠,٩	٧,٢	-٠,٣
المملكة المتحدة	٣,٧	٥,٥	١,٥	١٢,٤	-٣,٧

*التنافس السعرى مبنى على تكلفة وحدة العمل لكل دولة فيما يتعلق بكل شركاء التجارة فى الجماعة الاوروبية.

المصدر: حسابات المؤلفين مبنية على بيانات مستقاه من الادارة العامة للشئون الاقتصادية والمالية، لجنة الجماعة الاوروبية، بروكسل.

الصادرات مرتفعة والوصول إلى الأسواق الرأسمالية العالمية متاح. وبدون هذا الوضع أصبح الخلل فى استراتيجية التكامل ذات التوجه الداخلى لأمريكا اللاتينية مرئيا.

(٨) خلل سعر الصرف والنقص الناتج فى النقد الأجنبى يعرقل عمل أنظمة المقاصة والمدفوعات

نتج النقص فى النقد الأجنبى الذى أثر على اقتصادات دول أمريكا اللاتينية من التعارض بين مزيج السياسات النقدية والمالية ونظام سعر الصرف. ولكى يتم التعامل مع هذا النقص اتخذت الكثير من دول أمريكا اللاتينية إجراءات " لتوفير " النقد الأجنبى وتم إنفاق الكثير من الموارد والجهد فى هذا السبيل. وكما أشار Langhammer, Hiemenz عام ١٩٩١، خفض نظام المدفوعات لرابطة التكامل بين دول امريكا للاتينية حصة تحويلات العملة الاجنبية من ٣٠٪ الى ٢٤٪ خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٨٧. ومع ذلك ، ولأن العوائق التى تقف أمام الارتفاع المستمر فى حصة التجارة البينية الاقليمية تكمن فى مواطن أخرى، فقد تراكمت المتأخرات على الدول الأعضاء وامتنعوا عن الاحتفاظ بمبالغ ضخمة من عملات شركائهم غير القابلة للتحويل .وزادت اتفاقيات المقايضة والتعويض وتحركت اتفاقيات التكامل الاقليمى نحو الثنائية.

(٩) غياب تنسيق السياسات يقلص مكاسب سوق التكامل:

إن الاجراءات التى تضمنتها السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى لايجاد نوع من التنسيق بين السياسات المالية لم تتحقق بينما لم تشمل اتفاقية "رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية/رابطة التكامل لدول أمريكا اللاتينية" أية شروط خاصة بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول . وتعتبر جهود الجماعة الاوروبية فيما يتعلق بالتكامل فى السياسة الاقتصادية الكلية وتقارب المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثالا واضحا على عكس هذا التطور. وكما سنوضح بعد ذلك فإن السياسات الاقتصادية الكلية غير المتناسقة تزيد من تقلب أسعار الصرف الحقيقية ومن اللغط الدولى حول السياسات الداخلية كلما تقدمت عملية تحرير التجارة. وكلا النتيجتين يمكن أن تكونا ضارتين بمحاولات التكامل.

(١٠) الاراء المختلفة حول أن درجة لامركزية السوق وتدخل الحكومة تعوق تنسيق السياسات والتكامل :

إن المنازعات حول درجة لامركزية السوق ودرجة رقابة الحكومة على قوى السوق يمكن أن

تعرقل اتفاقيات التكامل الاقليمى. وكما قال Melo وآخرون (١٩٩٢) " لكى تكون اتفاقيات التكامل الاقليمى ناجحة لاينبغى ان يكون هناك فجوات بين تفضيلات جماعات الضغط الوطنية ودرجة التدخل الحكومى " وبغير ذلك سيصبح الأمر مكلفا جدا لأى حكومة أن تتنازل عن جزء من استقلالها الذاتى لأنها ستتحمل التكلفة الكاملة لمهارات متناقصة فى سبيل ارضاء المجموعات ذات الأهمية السياسية . ويعتبر انسحاب شيلى من حلف الاندين عام ١٩٧٦ والتحرك الأخير لبوليفيا لترك الحلف والانضمام لمجموعة Mercosur[٦] مثالين واضحين على الصراعات حول المستوى المرغوب فيه للتدخل الحكومى فى الاقتصاد . ومن ناحية اخرى فان فشل رابطة التكامل بين دول امريكا اللاتينية فى تحقيق زيادة معقولة فى التجارة الاقليمية هو فى حد ذاته نتيجة لضغط المجموعات المتنافسة على الاستيراد والتى جعلت حكومات دول امريكا اللاتينية تحجم عن التلقائية فى تنفيذ تحرير التجارة. وقد ذكر Tabellini , Alesina (١٩٨٨) .إن صانعى السياسة فى الدول الشركاء ينبغى أن يكون لديهم افق سياسى متشابه حتى تنجح مبادرة التكامل . والسبب فى ذلك أن اتساع هذا الأفق يؤثر فى مدى الانضباط السياسى المتوقع . فهذا الافق يرتبط بصورة عكسية مع حساسية صانعى السياسة من فقدان السمعة . وأن امكانية ضياع السمعة هذه هى التى تحض الحكومات على اتباع سياسات منضبطة - ومن بين المحددات الاساسية لأفق السياسة لدى الحكومات ، طبيعة مؤسساتها السياسية فهذه المؤسسات لها نفوذ على النظام السياسى من خلال امكانية تقديم (أو الإحجام عن) المساندة لاستمرار الحكومات غيرالمنضبطة فى الحكم .

(١١) غياب المؤسسات الكافية يعرقل تحقيق أهداف اتفاقيات التكامل الاقليمى :

معظم اتفاقيات التكامل الاقليمى فى الدول النامية رغم أنها مستوحاة من نموذج الجماعة الاوروبية، لاتنشىء المؤسسات المطلوبة لتحقيق أهدافها - ويبدو هذا واضحا من خلال اللوائح الداخلية المتعارضة ، وغياب آليات تنفيذ القرارات والآليات غير الفعالة لتسوية المنازعات . وعلى سبيل المثال ، يتبادر الى الأذهان دائما فشل اعضاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى فى حل قضية حركة العمالة داخل الدول الأعضاء . كأحد العوامل التى وقفت عقبة أمام تقوية تكامل السوق.

٢ . التكامل وانتقال التقلبات الاقتصادية الكلية :

يشير العرض السابق لتجارب بعض اتفاقيات التكامل الاقليمى الى وجود تغيرات ضخمة فى سعر الصرف الحقيقى فى هذه الاتفاقيات التى لم تؤد وظيفتها كما يجب - وهذا يعنى أن الهزات الكبيرة فى أسعار الصرف يمكن أن تكون ضارة للتكامل الاقتصادى الاقليمى . كما تعنى أن حركات سعر الصرف الحقيقى تكون حلقة وصل هامة بين السياسة الاقتصادية الكلية وعملية التكامل. ويمكن بيان أن هذه الحلقة تتضمن أن السياسة الاقتصادية الكلية ستتأثر بعملية التكامل وأن عملية التكامل ستتأثر بالسياسة الاقتصادية الكلية . وبما أن الدول تحرر تجارة السلع والخدمات وتزيل العقبات التى تقف عائقا أمام التجارة فى الأصول وعوامل.الانتاج، فإن توازنا جديدا سيتطلب غالبا تغييرات فى الأسعار النسبية بين الواردات والصادرات من ناحية وبين السلع المتداولة وغير المتداولة فى التجارة الخارجية (أى التغيير فى توازن سعر الصرف الحقيقى) من ناحية أخرى [٧] بالإضافة لذلك، من المحتمل أن يتطلب الأمر تكاملا معينا فى السياسات الاقتصادية يكون فى مقدوره إحداث تغييرات فى الضرائب وفى الإنفاق الحكومى إلى جانب اجراءات اخرى يكون لها تأثيرات هامة على الأسعار النسبية وبالتالى على توازن سعر الصرف الحقيقى . والأسلوب السليم الذى ينبغى أن يتغير من خلاله التوازن سيعتمد على هيكل الاقتصادات التكاملية وعلى استجابة السياسات للتكامل. ولكن ومهما كانت نتيجة ذلك فمن المؤكد أنها ستؤدى إلى تغييرات مصاحبة فى هيكل الانتاج والعمالة ، وفى وجود جمود فى أسعار عوامل الانتاج ، وعدم كمال قابليتها للانتقال، فمن المحتمل أن يؤدى التغيير المطلوب فى هيكل الاقتصادإلى بطالة انتقالية فى بعض القطاعات والمناطق . وهناك من الأسباب التى تجعلنا نعتقد بأن ذلك سيضع ضغوطا على صانعى السياسة الاقتصادية الكلية لاتخاذ اجراءات مضادة.

ومن ناحية اخرى فإن السياسة الاقتصادية الكلية المتبعة لتحقيق اهداف السياسة الداخلية ، ربما يكون لها نتائج هامة على عملية التكامل الاقليمى من خلال تأثيرها على سعر الصرف الحقيقى.هذا هو الوضع تماما كما سنراه الآن اذا كان سعر الصرف الاسمى بين الدول المذكورة يتأرجح أو حينما يظل سعر الصرف الاسمى ثابتا نسبيا ولكن السياسات الاقتصادية الكلية ليست متسقة مع هذا الثبات . وفى الحالة الأخيرة فإن عدم التوافق بين الدول الشركاء فى إدارة سياساتهم

النقدية والمالية سيؤدى إلى تقلبات جوهرية فى أسعار الصرف الحقيقية الثنائية . وكتيجة لهذا ستتأثر تدفقات التجارة وربما تظهر خلافات تجارية ضارة بعملية التكامل . فإذا حاولت السلطات فى إحدى الدول تثبيت سعر الصرف الاسمى دون تكييف سياساتها الاقتصادية الكلية بعد ذلك فإن الهدف من تثبيت سعر الصرف الحقيقى سيتعذر الوصول إليه بسبب التضخم المحلى ، وبالتالى ستصبح هناك ضغوط فى سوق الصرف الأجنبى ولجوء إلى أشكال متعددة من قيود التجارة للتخفيف من هذه الضغوط .

ومع أهمية سعر الصرف الحقيقى فليس هو القناة الوحيدة لنقل القلاقل بين الدول . وبالتالى فلكى نصف كيف تؤثر عملية التكامل الاقتصادى على الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل بين الدول من المهم اختبار ، وبصورة تفصيلية اكثر ، تأثير هذه العملية على القنوات الاخرى التى تنقل السياسات والهزات الاقتصادية الكلية . إن الروابط الاقتصادية الكلية تنتج من التجارة فى السلع والأصول ومن حركة عوامل الانتاج . ومدى قوة هذه الروابط يعتمد على درجة التكامل بين الاقتصادات المعنية وعلى السياسات التى تتبناها الحكومات المعنية، خاصة سياسة معدل الصرف. وسيصبح التحليل هكذا شكلا من أنماط التصنيف .

لنأخذ أولا حالة منطقة تجارة حرة بين دولتين . فإذانجحت هذه الاتفاقية فى زيادة التجارة الثنائية ، فإنها ستدعم الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل بين الدول على الأقل من خلال ثلاث قنوات معروفة - أولا ، حينما تصبح التجارة المتبادلة أكثر أهمية فإن ترابط الطلب الكلى سينمو ، نتيجة للاتجاهات الحدية الأكبر نحو الاستيراد وللآثار الأضخم من التغيرات فى شروط التجارة على الدخول والإنفاق الحقيقى. ثانيا ، ستعزز التجارة بصورة أوسع فى السلع الوسيطة روابط المدخلات والمخرجات بين اقتصادات الدولتين وتزيد من اعتمادهما المتبادل من خلال علاقات العرض الكلى. وثالثا ، وحين تصبح السلع المستوردة أكثر أهمية فى الاستهلاك المحلى ، فإن تسويات الأجور من المحتمل أن تتأثر أكثر وأكثر بالتطورات فى الأسعار الخارجية.

ولكى تقدم منطقة التجارة الحرة أقصى المزايا للدول الشركاء فيها فمن الضرورى الا تعرقل القيود المالية التوسع التجارى.وللحصول على المزايا الكاملة لتحرير اكثر فى تجارة السلع سيصبح من " المحتم تقوية الروابط المالية بين الدولتين . وربما يأخذ هذا مبدئيا شكل إعطاء حرية أكبر

لحركة رأس المال المرتبطة بتمويل تدفقات التجارة ، ولكن بما ان الاعتمادات المالية قابلة للنقل فمن المحتمل أن تصبح الأسواق المالية بصفة عامة فى كلا الاقتصادين مرتبطة بصورة أوثق. وبالتالى فإن تكامل أسواق السلع يتطلب بطبيعة الحال بعض التكامل فى الاسواق المالية ، والتكامل المالى بدوره ربما يؤدى إلى زيادة فى تجارة الخدمات المالية وقيام وسطاء ماليين عبر الحدود وكذلك بعض التنسيق بين قواعد الحيطة والحذر ، والتوحيد القياسى للوائح مالية"[٨]. وهذا يرفع من درجة حركة رأس المال والاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل.

وبصفة أساسية تعتمد نتائج زيادة التكامل المالى بالنسبة للأداء الاقتصادى الكلى للدول المعنية على نظام الصرف المتبع، فإذا كانت الدول مرتبطة بسعر صرف ثابت فإن درجة عالية من حركة رأس المال ستتطلب قيودا صارمة على السياسات النقدية للبنك المركزى فى كلا الدولتين . وأية محاولات لانتهاج سياسات استقلالية ستسبب اختلالات خارجية ستجعل صانعى السياسة يعيدون فرض القيود على التجارة مما يبطل الفوائد التى كان من المقرر أن يحققها تكامل التجارة. وبالتالى فإن اتفاقية تكامل اقليمى نبعت من تجارة حرة فى السلع وكذلك تجارة حرة فى الأصول ستتصف بدرجة عالية جدا من الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل ، على الأقل طالما استمرت الدول المعنية مرتبطة بأسعار صرف ثابته.

وربما يقال إن تبنى أسعار صرف عائمة يعزل الاقتصادات عن الهزات الخارجية ويسمح لها بانتهاج سياسات اقتصادية كلية بدون النظر الى القيود الدولية أو الآثار المرتدة. ورغم أن هذا الرأى يعتبر صحيحا إلى حد ما حين تكون حركة رأس المال الدولية محدودة للغاية ، فإنه يصبح غير صحيح بالمرة فى ظل بيئة من الأسواق المالية التكاملية. إن الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل يستمر فى ظل أسعار صرف عائمة ، رغم أنه يأخذ أشكالا مختلفة عما هو الوضع فى حالة الأسعار الثابته.

ومن المهم- لأغراض التحليل الحالى - تذكر صفتين ملحوظتين للتكيف فى ظل أسعار الصرف المعومة وهما الدرجة العالية نسبيا من عدم استقرار أسعار الصرف الاسمية والحقيقية واتجاهها نحو الانحراف المستمر عن معامل مكافىء القوة الشرائية. وينشأ عدم استقرار أسعار الصرف الاسمية من كونها اسعار أصول تعكس اوضاعا فى الأسواق المالية ، وعلى الأخص بعض

التوقعات لتغييرات مستقبلية فى النواحى الاقتصادية متضمنة تغييرات مستقبلية فى السياسات الاقتصاديةوالتغيرات فى هذه التوقعات لها آثار سريعة وقوية على اسعار الأصول الجارية. وبما أن أسعار السلع أقل مرونة من أسعار الأصول فإن عدم استقرار أسعار الصرف الاسمية يترجم إلى عدم استقرار مشابه تقريبا فى أسعار الصرف الحقيقية [٩] . والثبات على المدى القصير فى أسعار السلع يمكن أن يوضح أيضا جزءا من الانحرافات الممتدة عن معامل مكافىء القوة الشرائية الذى تمت ملاحظته. علاوة على ذلك فإن المفهوم النظرى لتجاوز الحد "(وهو مفهوم يعنى أن التعديلات قصيرة المدى فى أسعار الصرف تكون اكبر من التغيرات بعيدة المدى مع وجود اضطراب معين) يمكن ان يوضح لماذا كانت هذه الانحرافات أحيانا ضخمة الى حد كبير [١٠].

وبالتالى فإن الاضطرابات فى أسواق الأصول ربما تؤدى إلى تقلبات قصيرة الأجل إلى جانب تغييرات متوسطة الأجل فى المواقع التنافسية للشركات الموجودة فى مناطق عملات مختلفة . ومع أنه من الصعب ايجاد دليل تجريبى حاسم لدعم الرأى الذى يقول بأن عدم استقرار أسعار الصرف له تأثير هام على حجم التجارة الدولية ، فإن عدم الاستقرار هذا يزيد الشك المحيط بالتعاملات الدولية. ومهما كان الأمر ، يبقى من المؤكد أن صانعى السياسة يتصرفون تجاه تقلبات أسعار الصرف بالتدخل فى أسواق العملة الأجنبية لتهدئتها . وتلك التدخلات فى حد ذاتها تؤدى مباشرة إلى درجة مقبولة من الاعتماد المتبادل فى السياسة الاقتصادية الكلية [١١].

وربما تكون الانحرافات المستمره عن مكافىء القوة الشرائية مدعاة لتزايد احتمال التوصل الى سياسة الاعتماد المتبادل. ان المطالبة بتنسيق السياسات بين مجموعة الدول الكبرى السبع مثلا، كان اساسه تصور ضرورة تفادى تذبذبات أسعار الصرف خشية أن تؤدى الضغوط المحلية لأنصار الحماية إلى فرض قيود تجارية من أنواع متعددة.

فإذا ماتطورت منطقة للتجارة الحرة ، تتضمن درجة عالية من التكامل المالى ، لتشمل إنشاء أسواق حرة للسلع والخدمات المالية والعمل ورأس المال ، حينئذ تتدعم درجة التكامل الاقتصادى الكلى التى شرحناها آنفا . ومن المحتمل أن تتسع ترابطات الانتاج الأفقية مؤدية إلى اعتماد متبادل اكبر فى الانتاج والعرض الكلى بالاقتصادات التكاملية وستتحسن الروابط المالية ويتناقص بالتالى مجال السياسات المستقلة، اذا ما تم تثبيت أسعار الصرف. كما ان العزلة المتبقية الناتجة

عن سياسات المرونة فى سعر الصرف ستختفى هى الآخرى. بالاضافة لذلك اذا كانت أسعار الصرف معومة فإن احتمال حدوث اثار ضارة مترتبة على التغيرات الضخمة فى التنافس نتيجة تقلبات العملة ستؤدى الى المطالبة بسياسة تنسيقية . والتطور المنطقى لسوق مشتركة سيكون حينئذ نحو اتحاد اقتصادى ونقدى لن تصبح فيه السياسة النقدية المستقلة اختيارا لكل دولة عضو . وربما يكون بعض الاستقلال المالى لمناطق فرعية ذا جدوى ، على المستوى الموجود فى الولايات الفيدرالية الحالية مثل كندا وسويسرا والولايات المتحدة الآمريكية. ومع ذلك وكما تظهر المقارنات بين أوروبا والولايات المتحدة فان نظام الفيدرالية المالية فى الأخيرة ربما يستطيع بقوة امتصاص الصدمات، طالما أن تحويلات الدخول الصافية الفيدرالية للولايات تختلف بصورة كبيرة فى وضعهاالاقتصادى طبقا لما ذكر Frenkel & Goldstein (١٩٩١). وعلى العكس من ذلك فان التحويلات بين أعضاء الجماعة الأوربية المرتبطة بالقصور المؤقت فى الدخول، ضئيلة للغاية. وهذا يعتبر غالبا عائقا أمام المزيد من التكامل داخل الجماعة الأوربية وقد استخدم عند المناقشة لصالح تكامل اكبر فى السياسة المالية داخل الجماعة الاوربية عند سيرها نحو انشاء اتحاد اقتصادى كامل.

٣. تكامل السوق وانضباط السياسة الاقتصادية الكلية:

بعد أن شرحنا كيف تزيد عملية تكامل السوق من الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل بين الدول الشركاء، فان هذا الاعتماد يمكن أن يتطلب أيضا تكاملا فى السياسات الاقتصادية الكلية.. وحين نعرض ذلك فإننا نركز على الروابط بين التعاون والانضباط فى تسيير السياسة الاقتصادية الكلية فى اتفاقيات التكامل الاقليمى . ونضع فى بؤرة الضوء ليس فقط المرحلة الأخيرة من ترتيبات التكامل ولكن أيضا المراحل الوسطى من هذه العملية . وبينما من الواضح تماما أن اتساع مدى التكامل يزيد الحاجة لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ، فليس صحيحا بالضرورة أن التكامل فى حد ذاته يحث على مثل هذا التنسيق . ولكى نفهم تطور عملية التكامل فمن المهم دراسة الأسلوب الذى تؤثر به على حوافز وأهداف صانعى السياسة الاقتصادية الكلية.

وحينما نتحدث عن " انضباط السياسة " فإننا نضع لأنفسنا أساسا من المبادىء المتفق عليها على نطاق واسع فى السياسة النقدية والمالية Lucas(١٩٨٦) ونقوم بتحديد سياسة نقدية منضبطة كتلك التى تفرز معدلات متوقعة منخفضة من النمو النقدى والتضخم المنخفض أو السالب. ويتطلب

النظام المالى تكييف السياسات الضريبية والإنفاق حتى نتجنب الوصول إلى مستوى من الدين العام لايمكن السيطرة عليه.

إن المستويات المرتفعة من الدين العام والتى تؤدى إلى ضغوط عدم القدرة على ايفائها أو تنشىء تضخما غير متوقع يولد عدم الثقة فى مستقبل السياسة ، كل ذلك يمكن تجنبه فقط اذا أمكن المحافظة على الانضباط بصورة مستمرة.

إن مفهوم الانضباط مرتبط بقضية القواعد مقابل الحرص فى انتهاج سياسة اقتصادية كلية Kydland & Prescott (١٩٧٧) والقضية هنا هى الموازنة بين المكاسب المتحصلة من الاتساق الديناميكى المكتسب من الالتزام بالقواعد وبين فقدان المرونة الذى ينتج عن ذلك Fischer (١٩٩٠) فعلى سبيل المثال يقضى تبنى سعر صرف ثابت على امكانية (واغراء) تولد اندفاعا غير متوقع فى التضخم المحلى حتى تنخفض القيمة الحقيقية للدين الحكومى غير المدفوع أو تزيد الايرادات بتخفيض الاجور الحقيقية.

ومن خلال تقييد الاختيارات امام السلطة بهذه الوسيلة ، يمكن الغاء علاوة التضخم فى معدلات الفائدة المحلية وفى تسويات الأجور. ومن ناحية أخرى ، يمنع سعر الصرف الثابت السلطات من التكيف أمام بعض الهزات الخارجية من خلال إعادة تقييم أو تخفيض قيمة العملة ويجبرها بدلا من ذلك على الاعتماد على اجراءات تكيف محلية اكثر تكلفة. ويتوقف تفضيل إحدى هاتين الوسيلتين بصورة جزئية على فعالية السياسات النقدية والمالية لاغراض التثبيت والتكيف. وبما أن ذلك يعتمد بدوره على درجة التكامل الدولى فى اسواق السلع والخدمات ، فإن الدافع لتبنى القواعد أو التحلى بالحذر والحكمة والتعقل مرتبط كذلك وبصورة أساسية بعملية التكامل الاقليمى.

لقد افترضنا فى هذا الجزء ان مناطق السوق التكاملى مثلى بمعنى محدد ينصرف إلى أن الدول الأعضاء تلتزم بعدة معايير تضمن أن آثار زيادة الثروة الناتجة من التكامل تعادل تلك التى تخفض الثروة [١٢]. ويتم عمل هذا بغرض عزل دور السياسات الاقتصادية الكلية بصورة واضحة تماما عن أداء المنطقة لأن منطقة التكامل ان لم تكن مثلى فمن المحتم ان تتجمد وأخيرا تتلاشى بصرف النظر عن البيئة الاقتصادية الكلية. ومع ذلك فحتى اتفاقية تكامل اقليمى مثلى اخرى ربما تفشل فى تحقيق أى تطوير نحو الرفاهية اذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية تكيف بطريقة غير

سليمة . ولذلك ينبغى النظر الى الانضباط الاقتصادى الكلى كبيئة قادرة وضرورية لنجاح عملية التكامل وليس كشرط كاف. وكما اشار Mussa(١٩٨٣) فإن التساؤل حول ما اذا كان بناء سياسات اقتصادية كلية لتحقيق درجة ما من التكامل الاقتصادى يعظم اية اجراءات من اجل الرفاهية الاجتماعية ، يمكن الرد عليه فقط فى ضوء اهداف معينة تتعلق بالتكامل الاقتصادى ، مع وجود القلاقل التى تعمل فى ظلها هذه السياسات.

١/٣ الاعتماد المتبادل وفوائد سياسة التكامل

فى الجزء الثانى أشرنا إلى أن عملية تكامل السوق تؤدى إلى زيادة الاعتماد الاقتصادى الكلى المتبادل بين الدول الشركاء حيث إن السياسات والقلاقل التى تنشأ فى إحدى الدول تنتقل بسهولة وسرعة اكبر إلى الدول الاخرى الأعضاء فى المنطقة . والاعتماد المتبادل بدوره يزيد المنافع الناتجة من تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ويصبح من الضرورى الأخذ فى الاعتبار التأثيرات الخارجية لتلك السياسات . ولكى نفهم أسباب ذلك يجب أن ندرك بدورنا حالات عدة دول : دولتان من الأعضاء متساويتا الحجم ودولة صغيرة ودولة كبيرة مسيطرة على المنطقة.

وعندما تصبح دولتان متساويتا الحجم من الاعضاء فى منطقة متكاملة اكثر اعتمادا على بعضهما البعض فإن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية من خارج الحدود يزداد تضخما . واذا ما انتهجت كل دولة اى سياسات دون الأخذ فى الاعتبار تأثيرها على جاراتها فإن التوازن الناتج عن ذلك ربما يصبح دون الأمثل . فمثلا لنفترض ان هدف كل دولة تخفيض الطلب الداخلى الزائد بينما تحافظ فى نفس الوقت على التوازن الخارجى. فإن القلق من خلق عدم توازن خارجى مع الاستمرار فى خفض العملة داخليا سيمنع كل دولة من إقرار الاستقرار الداخلى بصورة مقبولة، وعند تنسيق هذه الدول لسياساتها ستستطيع المضى قدما فى سياسة الاستقرار الداخلى حيث سيزول القيد الخارجى. وستكون النتيجة المزيد من الدخل العام الاجمالى لكلا الاقتصادين. ومع ذلك ينبغى ألا يغيب عن الأذهان أن كل دولة غالبا مايكون لديها حافز لمخالفة أى اتفاقية تعاون إلا اذا تأكدت ان الشريك سيلتزم بالتعهد بتنفيذها . ولضمان عدم حدوث هذا الاحتمال ربما يكون من الضرورى إنشاء آليات مؤسسية تكفل الاذعان لحزم السياسات ذات الفائدة المشتركة وهى نقطة سنتناولها فيما بعد.

والآن نستعرض وضع دولة صغيرة داخل منطقة تكامل ليس لها سياسات مؤثرة على الدول

الشركاء . ولمثل هذه الدولة سيكون المؤثر الخارجى على السياسات الداخلية اكبر مع مسيرة عملية التكامل الاقتصادى. واذا لم يتم ملائمة السياسات الاقتصادية الكلية المحلية مع هذه المؤثرات فإن اتفاقية التكامل ستصبح غير مستديمة على المدى المتوسط . وحيث إن ذلك معروف للمواطنين والشركات المحلية فمن المحتمل أن يصبح سلوكها فى اتجاه تقليل أو حتى إلغاء فوائد التكامل وفى الاسراع نحو الاتجاه العكسى لعملية التكامل نفسها [١٣] . ولنفترض مثلا ان دولة تنتهج سياسات توسعية محلية ولديها القدرة على الاحتفاظ بالتوازن الخارجى فقط بفرض اجراءات متشددة وقيود على التجارة الدولية، فإذا ما انضمت لمنطقة تجارة حرة دون اتخاذ خطوات جادة فى نفس الوقت وبسرعة لتكيف سياساتها الداخلية، فإن القطاع الخاص سيتعجل الانهيار النهائى لمنطقة التجارة الحرة وسيزيد الإنفاق الجارى وبالتالى يحدث استنزافا سريعا للاحتياطيات الأجنبية والتى تفرض إبطال تحرير التجارة . هذا السلوك ربما يكون الأساس المنطقى لتنازل يسمح باعادة فرض قيود على التجارة لأغراض ميزان المدفوعات والذى تفكر فيه عادة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية فى الدول النامية [١٤]. وعلى ذلك فإن تنازلا من هذا النوع يخاطر بإعاقة نجاح اتفاقيات التكامل الاقليمى حيث إنه يخفض مصداقيتها من خلال ازالة حافز إضافى لسياسات نقدية ومالية سليمة . وعلى العكس تماما فإن التعريفات الملزمة فى الجات سترفع التكلفة التى تتحملها الحكومة لاعادة إدخال القيود التجارية، وبذلك ستزيد مصداقية الاتفاقية. وفى صدد السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى من المحتمل زيادة مصداقية عملية التكامل من خلال تنفيذ اتفاقية تتيح للدول الدائنة تمويل تحويلات للدول النامية. اما المحاولات التى تبذلها دولة صغيرة عضو فى اتفاقية تكامل اقليمى للهرب من القيود الخارجية التى تتضمنها هذه الاتفاقية على السياسيات الاقتصادية الكلية بتعويم سعر الصرف فستصبح مطلوبة أقل فأقل كلما تقدمت عملية التكامل ، اذا تم الحفاظ على الفوائد الناتجة عن تكامل التجارة . وهذا يحدث نتيجة لأن المكاسب التى تتلو تثبيت سعر الصرف تزداد مع مستوى التكامل. وتصبح التكلفة ، معبرا عنها بما يفقد من رسم إصدار العملة واستقلالية السياسة النقدية وإمكانية التأثير على سعر الصرف الحقيقى من خلال تخفيضات العملة، مسألة وهمية أكثر منها حقيقية[١٥].

وأخيرا ورغم أن العضو الكبير المسيطر فى منطقة التكامل لايكون مقيدا عند انتهاج سياساته الخارجية فهناك مع ذلك حدود للمدى الذى يتيح له تنفيذ أهدافه الخاصة دون الاهتمام

بشركائه . وسبب ذلك أن الشركاء ربما يختارون الخروج من اتفاقية التكامل تماما اذا كانت البيئة الاقتصادية الكلية المفروضة من قبل الدولة الكبيرة غير مستقرة أو غير مرغوب فيها.

٢/٣ اتفاقيات التكامل الاقليمى وانضباط السياسة

من تعريفنا للمصطلح يصبح من الأفضل دائما ان تكون قرارات السياسة الداخلية منضبطة اكثر من كونها غير منضبطة بصرف النظر عن مستوى التكامل بين الاقتصادات . والسؤال الذى نود طرحه هنا - اذن - هو ما اذا كان وجود اتفاقية تكامل اقليمى يؤثر فى المكاسب الاجتماعية الناتجة من الانضباط ، من ناحية ، وما اذا كان يؤدى إلى حث الحكومات على انتهاج سياسات منضبطة من ناحية اخرى.

وثمة اعتباران يؤكدان لنا أن الحاجة إلى الانضباط فى السياسة تزيد كلما تقدمت عملية التكامل. الاعتبار الأول ان تنفيذ التنسيق بين السياسات الاقتصادية اكثر سهولة فى وجود الانضباط. والاعتبار الثانى ان استقرار سعر الصرف الحقيقى من المستبعد ان يتحقق دون انضباط.

لقد اشرنا الى ان الحاجة إلى سياسة متناسقة تزيد مع مستوى التكامل الاقتصادى . والتنسيق بدوره أسهل فى تحقيقه اذا كانت الدول المعنية تتبع سياسة نقدية أثرها التضخمى محدود وتتخذ موقفا ماليا متحفظا . والسبب فى ذلك أن معدلات التضخم المرتفعة ربما تكون هى أيضا غير مستقرة وبالتالى يكون من الصعب التنسيق بين الدول، كما انه من المحتمل أن يؤدى العجز الضخم والمتقلب فى الميزانية الى تغيرات فجائية فى أسعار الفائدة يكون من الصعب على الدول الشركاء قبولها.

ولاشك ان السياسات غير المستقرة ستزيد كذلك من تقلبات أسعار الصرف الحقيقية. وأوضح الحالات على ذلك تلك التى يسببها عدم الاستقرار فى السياسة النقدية فى ظل سعر الصرف المرن وجمود الأسعار والأجور فى المدى القصير. أما الاتجاه المعروف نحو تجاوز سعر الصرف لمستوى التوازن على المدى البعيد فى هذه الظروف فيعنى أن سعر الصرف الحقيقى سيظهر تقلبات جوهرية، وبالمثل فإن عدم الاستقرار والشكوك بشأن موقف السياسة المالية، سيؤدى الى حدوث تقلبات ضخمة فى أسعار الصرف الحقيقية بسبب ردود فعل أسواق الأصول تجاه النتائج المالية لتلك السياسات . وبما أنناأدركنا فى الأقسام السابقة أن عدم الاستقرار الحاد فى أسعار الصرف الحقيقية

ضار بالتكامل الاقتصادى ، فإن هذا الأمر يحتاج إلى المزيد من انضباط السياسة حتى يمكن لعملية التكامل الاقتصادى أن تكون ناجحة.

ولايعنى ضرورة وجود انضباط متزايد اثناء عملية التكامل ان هذا الانضباط سيتجسد بالضرورة كلما تعمق التكامل والتنسيق وأكبر مثال على ذلك يسوقه Rogoff(١٩٨٥) حيث أوضح أن التنسيق بين بنكين مركزيين سيؤدى بالفعل إلى تضخم اقل مما يحدث فى غياب التنسيق وسبب ذلك ان الضغوط المحلية المناوئة لزيادة الأسعار ستسود حينما يتقلص الخوف من عدم التوازن الخارجى كنتيجة للتنسيق الدولى بين السياسات. وبالتالى فإن آليات مؤسسية معينة ربما تكون ضرورية لتأكيد أن انضباط السياسة الضرورى لنجاح اتفاقية التكامل الاقليمى سيحدث . ويتكرر نفس الشىء اذا استخدمت الالتزامات نحو المؤسسات الاقليمية من قبل الحكومة لمواجهة مجموعات الضغط المحلية والتى ربما تعرقل التغييرات المطلوبة فى السياسات اذا لم تتم مواجهتها.

٣/٣ الترتيبات المؤسسية لضمان التنسيق والانضباط:

فى المراحل الاولى لعملية التكامل حينما يكون التحرير منحصرا فى تجارة السلع والخدمات فإن ضرورة إنشاء بنية مؤسسية يمكن ان تكون محددة أساسا فيما هو مطلوب لإدارة السياسات التجارية العامة. ومع ذلك فمن أجل زيادة فرصة تحقيق سياسة التكامل والانضباط الاقتصادى الكامل اثناء تقدم عملية التكامل نحو سوق مشتركة ، وربما أبعد من هذا ، فقد يصبح من الضرورى إنشاء آليات مؤسسية إضافية معينة . وأوضح مثال على ذلك مايتعلق بالسياسة النقدية. لقد ذكرنا أن أوضاع أسعار الصرف المستقرة تصبح أقوى كلما تعمق التكامل حيث إن زيادة التكامل تعنى حاجة أقل لتعديل أسعار الصرف الاسمية وتأثيرا اقل لتلك التعديلات على تطور العمالة والانتاج.

ان استقرار أسعار الصرف يمكن أن يتحقق بدوره اما بثبات نسبى غير مركزى حيث تكون كل دولة مسئولة عن المحافظة على استقرار نسبى للعملة الوطنية بالمقارنة بمقياس معين أو بأسلوب متناسق إذ تتحدد قواعد والتزامات التكيف بصورة تعاونية . وفى كلتا الحالتين يحتاج استقرار النظام بأكمله أن يكون مكفولا ببعض الترتيبات الإضافية . وفى النظام اللامركزى ربما يكون الترتيب الاكثر طبيعية هو الذى يمثل فيه العضو المسيطر ملاذا للنظام الى جانب توفير وحدة

القياس الفعالة. وأمثلة مثل هذه النظم هى منطقة الفرنك فى غرب افريقيا ونظام بريتون وودز ، وكذلك نظام النقد الأوروبى طبقا لأقوال بعض المراقبين . وفى ظل النظام التعاونى يمكن اقامة استقرار نقدى شامل من خلال إنشاء آلية مؤسسية تحدد الموقف الكلى للسياسة النقدية فى المنطقة. وفى كل الحالات فإن قدرة السلطات النقدية فى كل دولة على حده لاتباع أهداف غير متسقة مع النظام والاستقرار النقدى ينبغى أن تصبح محدودة للغاية . وقد انتهت النظريات الحديثة المبنية على الجدل الاقتصادى السياسى الى ان الوسيلة الأفضل للقيام بذلك هى جعل البنك المركزى مستقلا عن العملية السياسية فى الدولة أو المنطقة التى يتحكم فيها واعطاؤه صلاحية منفردة فى تحقيق الاستقرار السعرى . وبصفة خاصة سيكون من الضرورى، وبدون لبس، أن يمنع البنك المركزى من تمويل العجز الحكومى . ويمكن رؤية وضع البنك المركزى الاوروبى المقترح من هذا المنظور (CEPR 1991) .

إن القيود المؤسسية على السياسة المالية تكون من ناحية أقل إلحاحا ومن ناحية اخرى اكثر إلحاحا. إنها اقل إلحاحا بمعنى أن التطبيق الفنى لنظام مبنى على أسعار صرف ثابتة يمكن ضمانه بتنسيق مالى اقل بكثير من التنسيق نقدى. وطالما أن السلطات النقدية غير مطالبة (غير مسموح لها) بترجمة عجز الموازنة لاصدار نقدى، وطالما أن الحكومات من المفروض ان تحترم القيود الداخلية المؤقتة لميزانياتها ، فإن المرء يمكنه ان يتصور بحق أن نظاما معينا للسوق سيمنع الوصول الى مستويات مرتفعه من الدين الحكومى [١٦]. ان المديونية الزائدة ستصحبها أسعار فائدة اكثر ارتفاعا وهى بدورها ستتطلب نوعا من التصحيح المالى ، دون الحاجة لإدخال قواعد لتلك التصحيحات باسلوب مركزى . وربما لايمكن المحافظة على انضباط السوق اذا كان هناك ضمان مطلق وصريح على مستوى اقليمى، لقدرة الدول الأعضاء على الإيفاء بالديون ، لأنه فى هذه الحالة قد تحاول حكومة بمفردها استغلال مثل هذا الضمان للاقتراض بسعر فائدة يعكس جزئيا الضمان المقدم من شركاء التكامل. ولمنع امكانية حدوث هذا التصرف يتطلب الأمر عدة قيود أساسية على العجز المالى.

إن القيود المؤسسية على السياسة المالية يمكن أن تكون بنفس الشدة كتلك المفروضة على السياسة النقدية اذا كانت الموافقة السياسية على ترتيبات التكامل تتوقف على وجود خطة اقليمية

لإعادة توزيع الدخل ، والتى إما تضمن تقاربا معينا فى مستويات الدخل بين الدول الأعضاء وبين المناطق الفرعية فى الدول الأعضاء ، أو تعمل على امتصاص الهزات التى من المتصور أن تقلل بصورة جوهرية من آثار القلاقل الناتجة عن عدم التماثل فى الدخول الحقيقية للدول الأعضاء. وفى هذه الحالة ينبغى إصدار قرار مالى اقليمى موازى للقرارات الموجودة فى الولايات المتحدة الفيدرالية الحالية.

٤. ملخص ومدلولات السياسة لمبادرات التكامل الحديثة:

تعتبر السياسة الاقتصادية الكلية عنصرا هاما فى تفسير نجاح أو فشل اتفاقيات التكامل الاقليمى. فكلما تعمق تكامل السوق تنتقل القلاقل من خلال ترابط الطلب وترابط المدخلات والمخرجات بطريقة اكثر سهولة داخل المنطقة مما يؤدى الى زيادة الحاجة إلى تكامل السياسات الاقتصادية الكلية. ويصبح التنسيق بين السياسات الداخلية المالية والنقدية ضروريا حتى لاتتعرض التحركات نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، وتدفق أصول وعوامل الإنتاج عبر الحدود ، للخطر بفعل الاختلالات الخارجية،ويتطلب تعظيم فوائد تكامل السوق، بالتالى، تكامل السياسات الاقتصادية الكلية داخل المنطقة.

ورغم هذا فإن الغاء التفرقة لتحقيق تكامل السوق لا يأتى معه تلقائيا بانضباط وتنسيق اقتصادى كلى . فمثلا يمكن ان تؤدى منطقة تجارة حرة / اتحاد جمركى بين شركاء التجارة مع قرارات نقدية تقليدية غير منظمة، الى معدل زائدمن التضخم ، للمدى الذى يتيح استخدام التنسيق لإزالة قيود ميزان المدفوعات ، وبالمثل ففى سوق مشتركة يكون فيها عامل القابلية للانتقال(خاصة لرأس المال) مرتفعا ، ربما ينبثق عن ذلك تنافس معين فى مرونة القواعد المنظمة حينما تحاول الدول جذب المؤسسات المالية (Frenkel & Goldstein, 1991) وبالتالى فإن الأمر يتطلب اجراءات ايجابية فى بعض الحالات للتأثير على حوافز وأهداف السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية ، لضمان أن تكامل السوق يحفز الى المزيد من الانضباط والتنسيق فى صنع السياسة.

إن تعديل عمليات المؤسسات القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة ربما يكون ضروريا اثناء عملية التكامل . فعلى سبيل المثال قد يتطلب الاستقرار النقدى فى منطقة ما استقلاللبنوك المركزية وعدم وجود شرط للرهن يطبق على الاعضاء ذوى المشاكل المالية. بالاضافة لذلك فلكى

نعطى هذه القاعدة مصداقية، ولتقوية الانضباط الذى تمارسه قوى السوق، من الضرورى إدخال قيود على عملة ومدد استحقاق فئات الدين العام . إلى جانب انشاء قواعد حذرة وإشراف متعدد الأطراف لحماية الأسواق المالية من المخاطر العامة.

ومن الترتيبات المؤسسية الهامة نظام سعر الصرف. فكلما زاد الوضوح حينما تتحرك اتفاقية تكامل من منطقة تجارة حرة نحو اتحاد اقتصادى، تصبح المناقشة فى صالح أسعار الصرف العائمة بين عملات الدول الأعضاء بعيدة عن الموضوع وتزداد مزايا أسعار الصرف الثابتة . وبالتالى ، فإنه من المفيد للأسواق الحرة، أكثر من مناطق التجارة الحرة، الإبقاء على أسعار الصرف ثابتة بين الدول الأعضاء.

اذن ماهى حصيلة كل ذلك بالنسبة لصناعة السياسة الاقتصادية الكلية واحتمال نجاح بعض مبادرات التكامل الأخيرة فى أوروبا والولايات المتحدة ؟ فلننظر أولا لرابطة التجارة الحرة لامريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . طبقا لستوى الثبات المطلوب فى أسعار الصرف بين الدول الثلاث، ينبغى ان تصبح السياسات المالية والنقدية المكسيكية والكندية متناسقة مع تلك المتبعة فى الدولة المسيطرة فى الاتفاقية. فكل محاولات المكسيك مثلا لاتخاذ موقف نقدى توسعى عن الولايات المتحدة سيخفض من قيمة العملة المحلية (أو يؤدى إلى خسائر سريعة فى الاحتياطى الاجنبى) واذا استمر ذلك بصورة غير طبيعية فسينتج عنه زيادة فى تقلبات سعر الصرف الحقيقى . وهذا بدوره سيقلص المكاسب الديناميكية والاستاتيكية الناتجة عن التكامل ويخلق الحافز لتقييد رأس المال أولا ثم الصفقات الجارية. فى مثل هذه الاتفاقيات غير المتناسقة للتكامل الاقليمى تنتقل نسبة كبيرة من المسئولية عن انضباط السياسة الاقتصادية الكلية من الدول الصغيرة الأعضاء فى الاتفاقية الى الدولة المسيطرة . وكما فى حالة تصحيح نظام نقدى دولى مستقر تصبح القضية هنا: ماهى سلسلة المؤسسات الضرورية لحماية اتفاقية تكامل اقليمى من عدم الانضباط المحتمل للعضو المسيطر ؟

ان الدول الاشتراكية سابقا فى شرق اوروبا ترغب فى تكامل اقتصاداتها مع الجماعة الاوروبية، وربما لايكون هناك شك فى ان فتح أسواق الجماعة الاوروبية يمكن أن يفيد اقتصادات الدول الاوروبية الاشتراكية سابقا فى تحولهم من الخطة للسوق وفى عملية تكامل دولهم اكثر داخل

الاقتصاد العالمى. ومع ذلك فالشرط الأساسى لتكامل ناجح هو الاتساق بين مزيج السياسة النقدية المالية ونظام سعر الصرف. وهذا يتطلب ان تتخلص هذه الدول اولا من الاختلالات الاقتصادية الكلية الضخمة.

وأخيرا نفس المطلب ينطبق على مبادرة Mercosur بين الأرجنتين والبرازيل وباراجواى واورجواى والتى تسعى إلى إنشاء سوق مشترك فى عام ٩٥-١٩٩٦ . ورغم ذلك وبعكس شمال امريكا واوربا . حيث توجد دولة أو منطقة مسيطرة يمكنها مبدئيا ضمان درجة ما من الانضباط المالى والنقدى ، فإن الدول اعضاء Mercosur لديها تاريخ طويل فى تمويل العجز المالى الدائم والضخم، والتضخم المرتفع، وازمات موازين المدفوعات، والتقلبات الحادة لسعر الصرف الحقيقى . ونقص الاحتياطيات الدولية. ووجود هذا الاستقرار الاقتصادى الكلى مطلب أساسى لنجاح اتفاقيات التكامل الاقليمى وينبغى ايجاد بعض الوسائل المؤسسية لضمان الاستقرار الاقتصادى الكلى. وبصفة خاصة يجب معالجة مشكلة المصداقية المرتبطة بالاستقرار المالى. واذا لم يحدث ذلك فحتى اذا نجحت مجموعة Mercosur فى تحقيق هدف السوق المشترك ، فمن المحتمل أن تصبح اتفاقية غير مستقرة تنتهى بالتجمد أو الاختفاء.

خلال التحليل السابق طرحنا عدة اسئلة تتطلب بوضوح بحثا إضافيا قبل التوصل إلى اجابات وافيه. أما الموضوعات التى لم يتسع المجال لتناولها فهى المتصلة بالروابط بين التكامل الاقليمى والنظام الاقتصادى الكلى والنمو الاقتصادى ، والعلاقات بين المعايير التقليدية لأفضلية العضوية فى منطقة تكامل واحتمالات ان تكون السياسات الاقتصادية الكلية ايضا مناسبة ، وكذلك المرتبطة بنتائج الأشكال المتعددة من عدم التناسق (بما فيها الحجم) لخلق انضباط للسياسة الاقتصادية الكلية.

الهوامش

ينبغى أن نعبر عن امتناننا للتعليقات المفيدة والبناءة التى تلقيناها من Kym Anderson, Richard Blackurst, David Henderson, Carsten Koalezyk. والتى أرسلوها على المسودة الأولى للمقالة . كما نشكر كلا من Lidia Carlos Silvetti & Aamer Zahid على مساعداتهما بالاحصاءات القيمة.

(١) تتضمن منطقة التجارة الحرة أن صانعى السياسة الوطنية يضحون بجزء من الحرية السياسية من خلال التخلى عن الممارسة الاستقلالية للسياسة التجارية فيما يتعلق بالدول الأعضاء الاخرى فى المنطقة.إن اتحادا جمركيا يعنى التخلى تماما عن السياسة التجارية الوطنية - وأثناء سير ترتيبات التكامل نحو سوق مشتركة فإن سياسة أسعار الفائدة وإمكانية واحتمال انتهاج سياسة سعر صرف غير متناسقة يتم التنازل عنها. والسياسات المالية الوطنية كذلك ربما تحتاج هى الأخرى للتنسيق بينها حتى تتفادى التقلب غير الضرورى فى سعر الصرف الحقيقى وفى الناتج . واخيرا يمكن أن يشمل الاتحاد الاقتصادى كذلك قدرا اكبر من خضوع السياسة المالية لقرار يتعدى القومية حتى تتعامل بفعالية اكثر مع الهزات غير المتماثلة فى المنطقة .

(٢) يناقش Tichy(١٩٩٢) المعيار المقترح عند تحديد أمثلية اتفاقية تكامل . إن منطقة تجارة حرة / اتحاد جمركى - على سبيل المثال - تتطلب شبكة كثيفة من التدفقات التجارية المتشابكة (حتى قبل التكامل) وهياكل مماثلة من الانتاج، وأسعار تجارية متناسبة ومرحلة متشابهة من التنمية وتعريفات خارجية منخفضة. وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن أهمية حجم المنطقة تأتى من أن اتساعها يؤدى إلى زيادة احتمال تميزها بعلاقات تجارية وثيقة بين الأعضاء وعلاقات تجارية تنافسية أقل مع باقى العالم .

(٣) هذا السجل من التطبيق الناجح ينبغى ان يتعدل بالقدر الذى كانت فيه التجارة الحرة فى السلع خاضعة لقيود غير مرئية تماما مثل الأساليب المتعددة من الدعم بين الاعضاء أو فى الترتيبات الثنائية التى تؤثر فى تجارة السيارات، والنسيج والملابس والزراعة.

(٤) ربما يكون هذا هو سبب عدم تضمين محاولات تحرير التجارة فى بعض دول امريكا اللاتينية التزامات تعريفية فى الجات مما يؤدى الى زيادة مشاكل المصداقية. إن الأسواق تدرك أن فقدان الاوتوماتيكية فى برنامج التحرير داخل اتفاقيات التكامل الاقليمى فى امريكا اللاتينية يجعل من الأسهل للدول الأعضاء تغيير مواقفها فى مواجهة أى أزمة لميزان مدفوعات.

(٥) يقول Edwards & Savastans(١٩٨٩) إنه فى معظم أزمات ١٧ ميزانا للمدفوعات فى

امريكا اللاتينية تم دراستها حدث قبل أزمة تخفيض العملة تراكم ضخم من قيود الصرف لقد كان عدم الاستقرار الاقتصادى الكلى فى جذور الاختلالات الخارجية المتكررة والتى صاحبتها آثار سلبية على النظام التجارى وعلى اتفاقيات التكامل الاقليمى . وبالتالى ، كان تاريخ الاجراءات الحمائية لأمريكا اللاتينية مرتبطا بصورة أساسية بعدم الاستقرار الاقتصادى الكلى فى المنطقة . ومن دراستنا لتسع مناطق تجارة حرة وسبعة اتحادات جمركية واثنين من الأسواق المشتركة / الاتحادات الاقتصادية تبين ايضا أن اتفاقيات التكامل الاقليمى الناجحة لا تلازمها الا تقلبات ضئيلة فى سعر الصرف الاسمى ، بينما تلك الفاشلة فترتبط دائما باختلالات اقتصادية كلية وقيود فى المدفوعات وعدم استقرارأسعار الصرف الحقيقية وكذلك الاسمية.

(٦) Mercosur هى اتفاقية تكامل اقليمى وقعت فى عام ١٩٩١ وتهدف إلى إنشاء اتحاد جمركى بين الأرجنتين والبرازيل وباراجوى واورجواى خلال ١٩٩٥-١٩٩٦.

(٧) تتضمن المحددات الأساسية لأسعار صرف متوازنة عوامل دولية مثل شروط التجارة وأسعار الفائدة الحقيقية وعوامل محلية مثل سياسة تجارية وقيود على الصرف والمدفوعات.

(٨) انظر Crockett(١٩٩١) حول الأسباب التى تؤدى باتفاقيات التكامل الاقليمى إلى الحاجة الى تحرير رأس المال، والذى بدوره يخلق حاجة الى تعاون أوثق فى ترتيبات العملة.

(٩) انظر ، على سبيل المثال Mussa(١٩٨٦) لتوضيح تلك النقطة.

(١٠) مثلا الدولار الأمريكى فى مقابل عملات الجماعة الاوروبية والين عام ١٩٨٥ .

(١١) السبب هو أن التدخلات فى سوق الصرف الاجنبى لايحتمل ان يكون لها آثار تذكر الا اذا اثرت فى أوضاع العملة المحلية، أى إلا اذا كانت من نوعية غير محايدة.

(١٢) ان وجهة النظر المتبناه هنا تكون بالتالى محدودة اكثر من تلك التى اقترحها Cooper (١٩٧٦) والذى يعتبر " المناطق " كالسلطات الحكومية التى تقدم كميات كبيرة من السلع العامة متضمنه وظائف الحكومة وطبيعة النظام الاقتصادى . وهذا يعنى أن Cooper يركز على ماهو أكثر من اعتبارات الدخل القومى الصافية.

(١٣) يقولFroot (١٩٨٨) ذلك من منطلق تحرير التجارة احادية الجانب .

(١٤) هذا التنازل موجود على سبيل المثال فى اتفاقية التجارة الحرة بين شيلى والمكسيك الموقعة عام ١٩٩١.

(١٥) انظر Nadal De Simone (١٩٩٠) لمزيد من شرح هذه المقولة.

(١٦) فى دراسة للجنة الجماعة الاوروبية عام (١٩٩٠) ذكر أن هدف الانضباط النقدى فى اتحاد نقدى اوروبى مشروط بوجود الثبات المالى طويل الأجل للاتحاد.

المراجع

Alesina, A. and G. Tabellini (1988), 'Credibility and Politics'. **European Economic Review** 32: 542-50.

Balassa, B. (1962), **The Theory of Economic Integration**, London: Allen and Unwin.

CEPR (Centre for Economic Policy Research) (1991), **Monitoring, European Integration-The Making of Monetary Union**, London: CEPR.

Commission of the European Communities (1990),'One Market, One Money', **European Economy** 44: October.

Cooper, R.N. (1976), "Worldwide Versus Regional Integration: Is There an Optimium Size of the Integrated Area?', in **Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral**, edited by F. Machlup, London: Macmillan.

Crockett, A. D. (1991), 'Financial Market Implications of Trade and Currency Zones', in **Policy Implications of Trade and Currency Zones**, edited by the Federal Reserve Bank of Kansas, Kansas City: Federal Reserve Bank.

De la Torre, A. and M. Kelly (1992), **Regional Trade Arrangements**, IMF Occasional Paper No.93, Washington, DC: International Monetary Fund.

De Melo, J., A. Panagariya and D.Rodrik (1992), 'Regional Integration: An Analytical and Empirical Overview', presented at a World Bank/Centre for Economic Policy Research (CEPR) Conference on New Dimensions in Regional Integration, Washington, DC, April 2-3.

Edwards, D. and M. Savastano (1989), 'Latin America's Intra-Regional Trade: Evolution and Future Prospects', in **Economic Aspects of Regional Trading Arrangements**, edited by D. Greenaway, T.Hyclak and R.J. Thornton, New York: New York University Press.

Fischer, S. (1990), 'Rules vs. Discretion in Monetary Policy', in **Handbook of Monetary Economics**, Vol.2, edited by B.M. Friedman and F.H. Hahn, Amsterdam: North-Holland.

Frenkel, J.A. and M. Goldstein (1991), 'The Macroeconomic Policy Implications of Trade and Currency Zones', in **Policy Implications of Trade and Currency Zones**, edited by the Federal Reserve Bank of Kansas, Kansas City:Federal Reserve Bank.

Froot, K. A. (1998), 'Credibility, Real Interest Rates, and the Optimal Speed of Trade Liberalization', **Journal of International Economics** 25: 71-93.

Kydland, F.E. and E.C. Prescott (1977), 'Rules Rather than Discretion: The Inconsistency of Optimal Plans', **Journal of Political Economy** 85: 473-91.

Langhammer, R. and V. Hiemenz (1991), 'Regional Integration Among Developing Countries', UNDP World Bank Trade Expansion Program, Occasional Paper No. 7, Washington, DC: The World Bank.

Lucas, R. E. Jr (1986), 'Principles of Fiscal and Monetary Policy', **Journal of Monetary Economics** 17: 117-34.

Mussa, M. (1983), 'Optimal Economic Integration', in **Financial Policies and the Wold Capital Market**, edited by P.A. Armella, R. Dornbusch and M. Obstfeld, Chicago: University of Chicago Press.

Mussa, M. (1986), 'Nominal Exchange Rate Regimes and the Behaviour of Real Exchange Rates: Evidence and implications', **Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy** 25: 117-214.

Nadal De Simone, F. (1990), 'The Case for a Currency Area in Europe', mim-eo, GATT Secretariat, December.

Pelkmans, J. (1980), 'Economic Theories of Integration Revisited', **Journal of Common Market Studies** 18:333-54.

Rogoff, k. (1985), 'Can Internatonal Monetary Policy Cooperation be Counter-productive?' **Journal of International Economics** 18:199-217.

Tichy, G. (1992), 'Theoretical and Empirical Considerations on the Dimension of an Optimum Integration Area in Europe', **Aussenwirtschaft** 47:107-37.

World Bank (1992), **World Debt Tables 1991-92**, Washington, DC:The World Bank.